Journal of Humanities and Social Sciences Researches
(JHSSR)
ISSN: 2958-3160 (Online)

The Israel's Electoral System: Its Nature, Developments, and Characteristics

Nasir Zain Alabdin Ahmad[1, *], and Ohood Farhan Mahmoud[1]

[1] College of faculty of political Sciences, Tikrit University, Iraq

* Corresponding author, Email: lnaser.zainulabdeen@tu.edu.iq

Received: 04/10/2022 Accepted:04/12/2022

Abstract

Israel's electoral system is based on: proportional representation, meaning that the distribution of Knesset seats has 120 seats; it's proportional to what each party receives in total votes. However, the minimum required for each party to gain representation in the Knesset is (2%) Of the total votes cast, but this percentage is usually adjusted The proportional representation system has led party leaders to control the selection of candidates for the Knesset and the ministries He placed special importance on political parties in the rise of young leaders to senior positions, equating with popular and mass support That those leaders have made elections an expression of the interaction of forces within society. Israel introduced the principle of proportional representation in order to represent as many multicultural communities as possible Elections to the Knesset are held every four years, and the Knesset can decide to hold early elections under certain circumstances Israel's electoral system also has its own nature; distinguishing it from other international electoral systems. The electoral system has undergone many changes and innovations aimed at creating an environment of governmental stability in Israel. Israel's electoral system has characteristics and features defined by the Second Electoral Law (1951) and the Basic Law on Elections (1958) relating to elections The legislative function is to be elected by equal, secret and proportional universal suffrage.

Keywords: Electoral system, Israel, Knesset, proportional representation.

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00037

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

النظام الإنتخابي الإسرائيلي : طبيعته، وتطوراته، وخصائصه

أ.م.د.ناصر زين العابدين احمد[1,*] ، عهود فرحان محمود[1]

[1] كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق

*البريد الالكتروني للمؤلف المراسل: lnaser.zainulabdeen@tu.edu.iq

الخلاصة

يقوم النظام الإنتخابي في إسرائيل على أساس: التمثيل النسبي، بمعنى أن توزيع مقاعد الكنيست البالغة (120) مقعداً يكون بالتناسب مع ما يحصل عليه كل حزب من مجموع الاصوات, غير أن الحد الأدنى المطلوب لكل حزب كي يحصل على تمثيل في الكنيست هو(2%) من مجموع الاصوات التي يتم الادلاء بها, لكن نسبة الحسم هذه عادة ما يتم تعديلها. وقد ادى نظام التمثيل النسبي الى سيطرة القيادات الحزبية على عملية اختيار المرشحين للكنيست والوزارات، ووضع اهمية خاصة للأحزاب السياسية في وصول القيادات الشابة الى المراكز العليا تعادل التأييد الشعبي والجماهيري الذي تتمتع به تلك القيادات وجعل الانتخابات تعبيرا عن تفاعل القوى داخل المجتمع. وأخذت إسرائيل بمبدأ (التمثيل النسبي) بهدف تمثيل أكبر عدد ممكن من التجمعات السكانية بثقافتها المتعددة. وتجري انتخابات الكنيست مرة كل أربع سنوات، ويمكن للكنيست أن يقرر عقد انتخابات مبكرة تحت ظروف معينة, ومن الممكن ايضاً الاستمرار لكثر من أربع سنوات، وللنظام الإنتخابي في اسرائيل طبيعة خاصة تميزه عن غيره من الأنظمة الإنتخابية الدولية. وقد طرأت على النظام الإنتخابي الكثير من المتغيرات والمستجدات, التي تهدف بمجملها الى خلق بيئة استقرار حكومي في إسرائيل. وللنظام الإنتخابي في اسرائيل خصائص وسمات حددها قانون الانتخابات الثاني لعام(1951م) والقانون الاساسي للانتخابات لعام(1958م) تتعلق بالانتخابات، والوظيفة التشريعية، وان يكون الأنتخاب عن طريق الاقتراع العام المتساوي السري والنسبي

الكلمات المفتاحيه: النظام الإنتخابي، إسرائيل، الكنيست، التمثيل النسبي.

1. المقدمة

تعد إسرائيل من الدول الديمقراطية, ويقوم النظام السياسي فيها يقوم على عمل الأحزاب والكتل والمنظمات المختلفة، وتمثل الأحزاب بمختلف توجهاتها وعقائدها ركناً اساسياً في الحياة السياسية الإسرائيلي ة ولها دورها في تشكيل الحكومات, وانتخابات الكنيست, وفي الإشتراك في مختلف الفعاليات والنشاطات الاجتماعية والصحية والاعلامية, ومنظمات المجتمع المدني. ويقوم النظام الإنتخابي على ثلاثة أسس هي: نظام التمثيل النسبي, ونظام الأغلبية, والنظام المختلط. وقد شهد الكثير من المتغيرات بسبب تغير الاوضاع كما وتخضع كافة السلطات الرسمية للنظام الإنتخابي. ورغم وجود بعض العيوب المعروفة في النظام الإنتخابي الا انه يتمتع بمزايا وخصائص جعلته متماسكاً ويحظى بالقبول والالتزام من قبل فئات المجتمع. وعليه تناول البحث المحاور الاتية:

المحور الاول : منهجية البحث

أولاً: هدف البحث.

1- بيان النظام الإنتخابي في إسرائيل: مفهومه ومعناه، وآلياته وكيفية تطبيقه.
2- بيان طبيعة النظام الإنتخابي في إسرائيل، وكيفية تطوره تأريخياً، ومعرفة خصائصه ومزاياه، وعيوبه.

ثانياً: أسباب إختيار الموضوع.

1- معرفة الوضع السياسي في إسرائيل، وهل إنها تأخذ فعلاً بالنظام الديموقراطي كما يُشاعُ عنها؟ أم انها كغيرها من دول الشرق الأوسط لا تعمل بالنظام الديموقراطي إلا بالأقوال فقط؟.
2- معرفة كيفية تطبيق النظام الإنتخابي في إسرائيل والعمل بموجبه رغم عدم وجود دستور مكتوب في البلاد.

ثالثاً: مشكلة البحث.

تقوم مشكلة البحث على قضية أساسية وهي مدى التطبيق الفعلي للنظام الإنتخابي، رغم عدم الثبات في نسبة الحسم في هذا النظام. وما تلعبه مختلف الأحزاب في الوصول الى الكنيست.

رابعاً: حدود البحث.

ويتعلق هذا البحث في عرض ومناقشة النظام الإنتخابي في إسرائيل وآليته، وتطوراته،وخصائصه.

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00037

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

خامساً: منهج البحث.

اعتمد البحث على إستخدام المنهج الإستقرائي التحليلي لكافة المسائل المتعلقة بالموضوع.

سادساً: صعوبات البحث.

قلة المصـــادر والمراجع العربية والمترجمة عن العبرية التي تغطي الأنتخابات للفترة(2019- 2021م) والتي هي محور بحثنا لذا تم اعتماد البحوث والمقالات والمواقع الالكترونية.

سابعاً: الدراسات السابقة.

1- حسـين سـاهر حسـين, "أثر نتائج الانتخابات الإسـرائيلي ة الأخيرة (2009م) على عملية التسـوية السـلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي "، (رسالة ماجستير) غير منشورة, جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2011م.

2- خالد شعبان, ازمة النظام الإنتخابي الإسرائيلي (فلسطين: مركز التخطيط الفلسطيني, 2006).

3- شموئيل سيجر, النظام البرلماني الإسرائيلي , ط1(إسرائيل, 1988).

ثامناً: خطة البحث. انتظم البحث في ثلاثة مطالب هي:

الأول: مفهوم النظام الإنتخابي الإسرائيلي ، وطبيعته.

الثاني: تطوره التاريخي.

الثالث: خصائصه وأبرز سماته.

الخاتمة والنتائج .

المصادر والمراجع.

المحور الثاني

مفهوم النظام الإنتخابي، وطبيعته.

أولاً: مفهوم النظام الإنتخابي.

الأنتخاب: هو إجراء قانوني يحدد نظامه ووقته ومكانه في دستور أو لائحة ليُختار على مقتضاه شخص أو أكثر لرئاسةِ مجلسٍ أو نقابةٍ أو ندوةٍ أو لعضويتها أو نحو ذلك[1]. أو هو قيام المواطنين(الناخبين) بأختيار البعض منهم شريطة أن يكونوا ذوي كفاءة لتسيير أجهزة سياسة وإدارية محضة، وذلك من خلال القيام بعملية التصويت[2].

وفي القانون: الانتخاب هو الوسيلة أو الطريقة التي بموجبها يختار المواطنون الأشخاصَ الذين يُسند إليهم مهام ممارسة القيادة أو الحكم نيابة عنهم, سواء على مستوى سياسي, مثل الانتخابات الرئاسية والتشريعية أو على مستوى أداري مثل الانتخابات البلدية والولاية, أو على مستوى المرافق المختلفة الاجتماعية والثقافية والاقتصـادية[3]. والنظام الإنتخابي فهو:(استعمال القواعد الفنية بقصد الترجيح بين المترشـحين في الإنتخاب. وعادة ما تعرف بالأسـاليب والطرق المسـتعملة لعرض المترشـحين على الناخبين عند فرز النتائج وتحديدها)[4].

ثانياً: طبيعة النظام الإنتخابي في إسرائيل.

يمكن تحديد طبيعة النظام الإنتخابي الإسرائيلي وفق المسائل الآتية:

1. يقوم النظام الإنتخابي في اسرائيل ومنذ تأسيسها عام(1948م) على أساس: التمثيل النسبي، بمعنى أن توزيع مقاعد الكنيست البالغة (120) مقعداً يكون بالتناسب مع النسبة المئوية التي يحصل عليه كل حزب من مجموع الاصوات [5].

[1] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الادارة العامة للمعاجم وإحياء التراث، ط8(اسطنبول: دار الدعوة 1989م), ص908/1.

[2] ابتسام القرام, *المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري- باللغتين العربية والفرنسية-, ط1* (الجزائر: قصر الكتاب- البليدة،1998م)، ص276.

[3] الأمين شريط, *الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الجزائرية*, ط1(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية,2002), ص212.

[4] نفس المصدر, ص225.

[5] بيتر جوبسر, *النظام السياسي الإسرائيلي : الجذور والمؤسسات والتوجهات*, ط1(أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية,2001), ص9.

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00037

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

2. قد ادى نظام التمثيل النسبي الى سيطرة القيادات الحزبية على عملية اختيار المرشحين للكنيست والوزارات، ووضع اهمية خاصة للأحزاب السياسية في وصول القيادات الشابة الى المراكز العليا تعادل التأييد الشعبي والجماهيري الذي تتمتع به تلك القيادات وجعل الانتخابات تعبيرا عن تفاعل القوى داخل المجتمع[6].
3. أخذت إسرائيل بمبدأ (التمثيل النسبي) بهدف تمثيل أكبر عدد ممكن من التجمعات السكانية بثقافتها المتعددة، وبذلك يعدُّ هذا النظام أحد بوتقات الأنصهار للتركيبة السكانية متعددة الثقافات[7]. وقد اتخذت الكنيست الإسرائيلي في يوليو(1972م) قرارا بالموافقة على الاخذ بنظام الاغلبية البسيطة بدلا من نظام التمثيل النسبي كنظام للانتخابات في إسرائيل, وقد كان صدور هذا القرار استجابة لمحاولات قد تم تجاهلها سابقا ولكنها أصبحت في ذلك الوقت تفرض نفسها بسبب تطور العمل السياسي والحزبي[8].
4. أن انتخابات الكنيست تجري مرة كل أربع سنوات، ويمكن للكنيست أن يقرر عقد انتخابات مبكرة تحت ظروف معينة, ومن الممكن ايضاً الاستمرار لكثر من أربع سنوات, ويعتبر اليوم الذي تجري فيه الانتخابات عطلة رسمية, ومنذ الانتخابات الرابعة عشرة عام(1996) أصبحت انتخابات الكنيست ورئاسة الوزراء تجريان معا أي أن الوزراء ينتخبون مباشرة من قبل الشعب, ويتحدد عدد المقاعد الذي تحصل عليه كل قائمه ترشحت للكنيست على أساس عدد الاصوات القانونية مشاركة في الانتخابات هو وجوب اجتيازها للحد المؤهل وهو نسبة الحسم الـ(1,5%) حتى انتخابات الكنيست الثالث عشرة حين اصبحت تلك النسبة هي(1%) فقط[9].
5. ان النظام الإنتخابي في اسرائيل قد يعطى لأيديولوجيات الأقل تأثيراً أكبر من حجمها, ويؤدي ذلك الى كثرة الأحزاب وتعددها[10].
6. تجري الانتخابات في إسرائيل حسب قانون سجل الناخبين لعام(1959م), وقانون انتخابات الكنيست لعام(1959م), وكذلك قانون انتخابات الكنيست لعام (1985م) وتعديلاته للأعوام (1992، 2001 ,2002م)[11].
7. تكون الانتخابات وفق القوانين السابقة انتخابات(عامة, قطرية, مباشرة, متساوية, سرية, نسبية) فهي عامة بمعنى: أن يدلي الناخبون الذين يبلغون سن الـ(18)عاما فما فوق بأصواتهم, ولكل فرد بلغ من العمر(21) عاما حق الترشيح, وهي انتخابات قطرية بمعنى: أن اسرائيل تعتبر دائرة انتخابية واحدة, وهي مباشرة بمعنى:"أن انتخابات الكنيست تجري باقتراع مباشر من قبل الناخبين. وهي انتخابات متساوية بمعنى: ان لكل ناخب صوت واحد كما أن القانون يمنح الأحزاب والقوائم المشاركة في الانتخابات نفس الحقوق في الترشيح, أو الحملة الدعائية للانتخابات في الإذاعة والتلفزيون. وهي سريه أي أن الانتخاب تجري بصورة سرية، وعدم معرفة تصويت الناخب. ونسبية: فكل قائمة انتخابية اشتركت في الانتخابات تحصل على تمثيل في الكنيست يتناسب مع عدد الأصوات التي حصلت عليها[12].
8. تتميز كل انتخابات عامه تجري في اسرائيل بظهور أحزاب جديدة فاصبح هذا الأمر ظاهرة اعتيادية ديناميكية بسبب كثرة الأندماجات والانشقاقات بين الأحزاب الإسرائيلي ة[13].
9. أن دخول إسرائيل في مفاوضات مع الفلسطينيين بشأن التسوية السلمية منذ مطلع التسعينات ساهم بشكل كبير في تزايد حدة الانشقاقات وظهور أحزاب جديدة اذ عمدت الكثير من الأحزاب الى رفض عملية التسوية مع الفلسطينيين واتخاذ مواقف سياسية مناوئه لها[14].
10. أن التعديل المتكرر للنظام الإنتخابي بسبب التفاهمات بين الحكومة والمعارضة أحياناً, وبين القوى المكونة للإئتلاف الحاكم أحيانا أخرى ساهم في تعميق التعددية الحزبية، وباءت بالفشل جميع محاولات التعديل التي كانت تهدف الى القضاء على ظاهرة التعددية أو منع ابتزاز الأحزاب الصغيرة للكبيرة[15].

---

[6] نظام محمود بركات, مراكز القوى في اسرائيل 1963-1983 دورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلي ة مخطط مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي, ط1(عمان: دار الجليل للنشر,1983), ص50.

[7] حسين ساهر حسين, "أثر نتائج الانتخابات الإسرائيلي ة الأخيرة (2009م) على عملية التسوية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي "، (رسالة ماجستير) غير منشورة, جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2011م ,ص49.و كيف يعمل النظام الإنتخابي في اسرائيل(إسرائيل: قناة يورونيوز, 2021), متاح على الرابط: https://www.arabic.euronews.com.

[8] المصدر نفسة، ص93- 94.

[9] النظام الإنتخابي في إسرائيل نسبي التمثيل(الجزيرة, 2004). متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net.com, تمت زيارة الموقع بتاريخ 2022/3/1

[10] القس مايكل بريوب, *الكتاب المقدس والاستعمار*, (ترجمة) وفاء بجاوى(القاهرة: مكتبة الشروق الدولية, 2006), ص193.

[11] علاء الفار, أوراق صهيونية, ط1(دار بيلومانيا للنشر والتوزيع, 2017), ص167.

[12] خالد شعبان, ازمة النظام الإنتخابي الإسرائيلي (فلسطين: مركز التخطيط الفلسطيني, 2006), متاح على الرابط التالي: تمت زيارة الموقع بتاريخ 2022/3/1. https://www.oppc.pna.net.com.

[13] غازي السعدي, النظام الإنتخابي الإسرائيلي انتخابات الكنيست 2009الأحزاب الإسرائيلي ة تشكيل الحكومة وبرامجها السياسية, ط1(بيروت: دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية,2009).

[14] محمد جمال الدين العلوي, "الأحزاب وأثرها في رسم السياسة الإسرائيلي ة", مجلة دراسات إقليمية, العدد14(بغداد: 2009).

[15] خالد شعبان, أزمة النظام, مصدر سبق ذكره.

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00037

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

11. يحمل النظام الإنتخابي عدة مزايا مثل ضمان تمثيل الأحزاب السياسية تمثيلاً يتناسب مع قوتها العددية, بالإضافة لعدم وجود حاجة في ظل هذا النظام إلى إجراء انتخابات تكميلية في حالة خلو مقعد لوفاة عضو أو استقالته بل يتم شغل المقعد بالمرشح الذى يليه في الترتيب في القائمة الحزبية.
12. وبطريقة تلقائية كما يتيح هذا النظام لكل فئة فرصة التمثيل في الكنيست وتمثيل أغلب مكونات المهاجرين الجدد الى أرض فلسطين التاريخية وتمكينهم من المشاركة في الحكم.
13. وفي الوقت نفسة له مساوئ فهذا النظام يشجع على تعدد الأحزاب بشدة مما يزيد المنافسات السياسية توتراَ, وجعلت التعددية الحزبية المتطرفة في إسرائيل من غير المتصور أن يحصل حزب بمفرده في البرلمان على الأغلبية المطلقة, لذا من الضروري أن تكون الوزارة ائتلافية لتحصل على الثقة البرلمانية والمشكلة أن انسحاب اي حزب من الائتلاف الحاكم أو معارضته للسياسات وعدم التجانس مع باقي أحزاب الائتلاف يسقط الوزارة وخاصة الاحزاب الدينية[16]

المحور الثالث
تطور النظام الإنتخابي.

طرأت على النظام الإنتخابي في إسرائيل العديد من المتغيرات والمستجدات والتطورات, التي تهدف بمجملها الى خلق بيئة استقرار حكومي في إسرائيل إذ أن الاختلافات والتباينات بين مختلف التيارات الحزبية في إسرائيل قد احالت دون توفير بيئة حكم مستقرة، ومن اهم المتغيرات التي طرأت على النظام الإنتخابي الآتي[17]:

أولاً: الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة.

بدأ التداول بطرح مشروع الانتخابات المباشر لرئيس الوزراء بعد انتخابات الكنيست عام(1984م) وانتخابات عام(1988م) عندما نشأت وضعية شبه التكافؤ بين الحزبين الكبيرين العمل والليكود, مما دعا الى الاتفاق على تشكيل حكومات الوحدة الوطنية والتناوب على رئاسة الحكومة من قبل زعامة كل من الحزبين اذ سميت آنذاك بـ(حكومات الشلل الوطني) وبسبب تعدد الأزمات السياسية قدم الحزبان(العمل والليكود) الحزبين مشروع تعديل لقانون الانتخابات ينص على انتخاب رئيس الوزراء مباشرة من قبل الشعب, فأقرت الكنيست بالقراءة الثالثة بتاريخ (1992/3/18م) 1992وبأغلبية (54) عضواً، مقابل(32) عضواً قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، وطبقته في انتخابات الأعوام(1996، 1999, 2001م)[18]. ثم عادت وألغته في مارس (2001م), وذلك بعد خمس سنوات فقط من تطبيقه، لأن النتائج التي أفرزها القانون كانت على خلاف ما توقعته الأحزاب الكبيرة اذ ان التعديل زاد من قوة وتمثيل الأحزاب الصغيرة وضاعف عدد مقاعدها في الكنيست. وأضعف الأحزاب الكبيرة وبالتالي أدى الى زعزعة الحكم أكثر من استقراره[19].

ثانياً: رفع نسبة الحسم وتأثيرها.

حدد قانون أساس الكنيست عام(1958م) نسبة الحسم في الانتخابات العامة بـ(1%) من مجموع الأصوات الصالحة[20]. فلكي تتمكن أي قائمة من القوائم الإنتخابية من دخول الكنيست عليها أن تتجاوز هذه النسبة, وقد سمحت هذه النسبة البسيطة لجميع الفئات والتركيبات السكانية في اسرائيل أن تكون ممثلة في الكنيست، ولذلك لم تجد أي قائمة حزبية في اسرائيل صعوبة في اجتياز هذه النسبة, ولعل هذا ما أراده القائمون على القانون الأساسي لتسهيل تمثيل مختلف الطوائف والأقليات والعرقيات في الكنيست عن طريق جعل نسبة الحسم منخفضة, وقد ساعدهم على في ذلك أمران:

الأمر الأول: غياب دستور مكتوب في إسرائيل، ما منح الكنيست اهمية كبيرة في تطوير وتفاعل ديناميكية العمل السياسي والتشريعي، فأصبحت القوانين والتشريعات الصادرة عن الكنيست تأخذ منحى الطابع الدستوري.

الأمر الثاني: التعددية في تركيبة المجتمع الإسرائيلي ، واختلاف الآراء الفكريَّة، والتوجهات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

وقد أدى الأمران الى ضرورة السماح لأكبر عدد ممكن من الفئات، الأطياف السياسية، والثقافات المتعددة من الدخول والمشاركة في الكنيست عن طريق خفض نسبة الحسم[21].

---

[16] حنان أبو سكين, "عدم الاستقرار الحكومي في النظام السياسي الإسرائيلي ", المجلة الاجتماعية, العدد 53(المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية,2016), ص123.

[17] حسين ساهر, مصدر سبق ذكره، ص51 .

[18] أحمد خليفة, "الأحزاب السياسية", في: كميل منصور, إسرائيل: دليل عام2004", ط1(بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية, 2004)، ص34. وحسين الساهر, مصدر سبق ذكره, ص52.

[19] خالد شعبان, أزمة النظام ، مصدر سبق ذكره, ص7، وحسين ساهر، مصدر سبق ذكره، ص52.

[20] قوانين اساس الكنيست, موقع الكنيست, 2006, متاح على الرابط:
https://www.m.knesset.gov.il/description/arb, تمت زيارة الموقع بتاريخ:2022/3/5

[21] حسين ساهر, مصدر سبق ذكره, ص 56.

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00037

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

كما تسبب وجود عدد كبير من الأحزاب والكتل الصغيرة داخل الكنيست الى الحيلولة دون تشكيل حكومة مستقرة, الأمر الذي دفع الأحزاب الكبيرة للتفكير جديا في رفع نسبة الحسم. وقد طلب حزب الماباي في عام(1952م) أن ترفع نسبة الحسم الى(10%) لكن معظم القوى المشاركة في الكنيست الثانية رفضت ذلك , واستمر الجدل والنقاش منذ خمسينات القرن الماضي وحتى مطلع التسعينات, حين اتفق حزبا (العمل والليكود) على رفع نسبة الحسم الى(0.5%) لتصبح(1.5%) من الاصوات الصالحة، وقد تم تطبيقه في انتخابات الكنيست الثالثة عشرة التي تم اجراؤها عام(1992م)[22]. إلا أن هذا التعديل البسيط والمتمثل برفع نسبة الحسم لم يعمل على حل أو تخفيف مما تعاني منه إسرائيل من عدم استقرار الحكم اذْ انها شهدت منذ فترة التسعينات من القرن الماضي ولغاية(2003م) خمس دورات انتخابية مبكرة, مما جعل الكنيست تصوت على رفع نسبة الحسم مجددا خلال انتخابات الكنيست السادسة عشرة عام(2004م) لتصل الى (2%) بدلاً من (1.5%)[23]. اما في الوقت الحاضر فان على القائمة التي تشرك في الانتخابات ان تعبر نسبة الحسم والتي تقف اليوم على ما نسبته(3,25%) حيث تم الانتخاب الكنيست لمدة أربع سنوات[24] .

ونلاحظ ايضاً أن تغيير نسبة الحسم لم تغير شيئا في الوضع السياسي الإسرائيلي اذ برهنت نتائج انتخابات الكنيست السابعة عشرة(2006م) والثامنة عشرة (2009م) والتي جرت بعد اقرار الكنيست رفع نسبة الحسم الى (2%) عام(2004م), حيث تمكنت (12) قائمة حزبية من اجتياز نسبة الحسم والوصول الى الكنيست (السابع والثامن عشرة), وهو ما أدى الى استمرار حالة عدم الاستقرار الحزبي والسياسي في اسرائيل. كما ان نسبة الحسم قد ارتفعت خلال انتخابات الكنيست التاسعة عشرة عام (2015م) الى(3.25%)[25].

ثالثاً: تعديل عملية التصويت والترشيح.

تستند طريقة الانتخابات للكنيست على قانونين اثنين هما: قانون أساس الكنيست لعام(1958م), وقانون الانتخابات للكنيست " صيغة مدمجة" لعام (1969م). إلا أنه ومنذ إقرار هذين القانونين قدمت للكنيست العديد من مشاريع القوانين المتعلقة بالانتخابات بغية إقرارها, وقد تم فعلا إقرار واستصدار قوانين جديدة أثرت بشكل كبير على النظام الإنتخابي في إسرائيل, وايضا في نفس الوقت تم رفض جزء اخر من مشاريع القوانين التي تم طرحها. ومن التعديلات التي تم اجراؤها على عملية التصويت والترشيح هو التعديل الذي تم السماح بموجبه للسجناء بالمشاركة في عملية التصويت عام(1988م)، وكذلك اقرار قانون مشاركة الدبلوماسيين في الخارج بهذه العملية عام (1992)، وذلك ما سمح بتوسيع قاعدة التصويت. وقد منع القانون ترشيح من حكم عليه بالسجن الفعلي لمدة خمس سنوات أو أكثر لقيامه بمخالفة أمنية، أو أي أمر يتعلق بخيانة امن الدولة، وفي عام(1987م) تم وضع قيد جديد على كل مواطن اسرائيلي بحوزته جنسية دولة أخرى، والدولة الأخرى تمكنه من التنازل عن جنسيته لا يجوز له الترشيح للكنيست ما لم يتنازل عن جنسيته الثانية[26].

رابعاً: نظام الدوائر.

أشارت بعض مشاريع الكنيست المقدمة من بعض الأحزاب إلى إدخال مشاركة الدوائر من خلال تقسيم إسرائيل إلى(120) دائرة، ومن الذين تقدموا بذلك الاقتراح (بن جوريون)، ولجنة شكلتها الكنيست في التسعينيات برئاسة (جاد يعقوبي)، إلا انه لم يتم تداول مقترحات هذه اللجان[27].

خامساً: النظام الرئاسي.

ظهر في النظام الإنتخابي الإسرائيلي الكثير من الاقتراحات للأخذ بشكل النظام الرئاسي وتطبيقه في ادارة الدولة فقد قدمت اقتراحات بشأن تعديل النظام الإنتخابي الرئاسي بما يقضي الأخذ بـ(النظام المختلط) الذي يوازن ما بين سلطة رئيس الدولة، وسلطة رئيس الوزراء، على غرار النظام المعمول به في فرنسا. وقدمت اقتراحات أُخرى للأخذ بـ(النظام الرئاسي) على غرار النظام المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية، وظهرت مثل هذه الدعوات والاقتراحات منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي وفي عهد حكومة (اسحق رابين) الا أنه تم رفض كل هذه الدعوات والاقتراحات ولم يتم تداول أيٍّ منها، وكانت اخر تلك الدعوات هي ما صدر عن زعيم حزب(إسرائيل بيتنا) (أفيغدور ليبرمان) عام (1998م) إلى تطبيق النظام الرئاسي في اسرائيل كبديل عن(النظام البرلمان) المعمول به حالياً، الذي يحرر رئيس الوزراء من الاتفاقات الائتلافية،

---

[22] سما الإخبارية وكالة أنباء فلسطينية مستقلة, تعرف على نسبة الحسم في الانتخابات الإسرائيلي ة والأحزاب المشاركة وفرص فوزها(القدس: وكالة سما الاخبارية, 2021), متاح على الرابط: https://www.samanew.ps/ar/post/462339/%d8%aa%d8%b9%d8 , تمت زيارة الموقع بتاريخ 2022/3/5

[23] وكالة الأنباء الفلسطينية- وفا, طريقة انتخابات الكنيست(فلسطين: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا, متاح على الرابط: https://www.info.wafa.ps/ar-page.aspx.com, تمت زيارة الموقع بتاريخ 2022/3/4.

[24] موقع الكنيست الرابعة والعشرون، الفصل التشريعي الثاني – الدورة الشتوية، متاح على الرابط: https://www.main.knestet.gov.il.com, تمت زيارة الموقع بتاريخ 2022/3/4.

[25] ربيع الدنان, وائل وهبة, تحرير(محسن محمد صالح), اليوميات الفلسطينية,ط1(لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات, 2015), ص66. وحسين ساهر, مصدر سبق ذكره، ص57، وخالد شعبان, مصدر سبق ذكره، و موقع المعرفة, الكنيست، مصدر سبق ذكره, https://www.marefa.org.com.

[26] طريقة انتخابات الكنيست, مصدر سبق ذكره, متاح على الرابط: https://www.info.wafa.ps/ar-page.aspx.com,تمت زيارة الموقع بتاريخ2022/3/8.

[27] شموئيل سيجر, النظام البرلماني الإسرائيلي , ط1(إسرائيل, 1988), ص70.

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00037

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

ويمنحه إمكانية تطبيق البرنامج الإنتخابي الذي يؤمن به وليس تنفيذ برامج الأحزاب الأخرى من خلال إشراك هذه الأحزاب في الحكومات الائتلافية والنزول عند برامجها ورغباتها[28]. كما دعا (ليبرمان) الذي كان يشـــغل مدير مكتب(نتنياهو) إلى تطبيق ذلك النظام، لأن(نتنياهو) عانى كثيراً من تهديد القوى المشاركة بالانسحاب من الائتلاف الحكومي[29].

المحور الرابع

خصائص النظام الإنتخابي.

أولاً: خصائص النظام الإنتخابي في (إسرائيل).

اشـتمل قانون الانتخاب الثاني لعام(1951م) والقانون الاسـاسـي للانتخاب لعام(1958م) على كافة المبادئ الاسـاسـية المتعلقة بالانتخابات، والوظيفة التشريعية, فحدد قانون الكنيست الثاني لعام 1951م طبيعة الانتخابات وخصائصها ذكر أنها: يجب أن تتم عن طريق الاقتراع العام المتساوي السري والنسبي، أي أن الأنتخابات يجب أن تتصف بالخصائص الآتية:

1- أن تكون انتخابات عامة. وهذا يعني إعلان عن مبدأ حق التصويت العام الذي يجيز لكل إسرائيلي توفرت فيه الشروط التي يتطلبها القانون الإنتخابي حق الاقتراع.
2- أن تكون الانتخابات شـاملة لكافة انحاء البلاد. أي أن تتم الانتخابات على اسـاس النطاق الاقليمي, ويسـتثنى من ذلك امكانية التصويت خارج اقليم الدولة, كما يعني ان اقليم الدولة ككل يعتبر دائرة انتخابية واحدة تضم (120)عضوا هم اعضاء السلطة التشريعية (الكنيست).
3- المساوة. وتعني ان صوت كل ناخب يعادل ويساوي صوت أي ناخب اخر عند استخراج النتائج الإنتخابية وتوزيع المقاعد، لكن هذا المبدأ مقيد الى حد ما في الممارســـة العملية, لان الاصـــوات التي تعطى لقائمة حزبية تفشـــل في الحصـــول على نسبة1% فأكثر من مجموع اصوات الناخبين الصالحة[30], وهو الحد الادنى الذي يجب على أي قائمة انتخابية الحصول عليه حتى يحق لها الاشتراك في عملية توزيع المقاعد فأنها لا تشارك فعلياً في عملية توزيع المقاعد[31].
4- الاقتراع السـري. لكي تتحقق السـرية في الاقتراع، ومنع أي شـخص من مراقبة الناخب او التأثير عليه يتم وضـع أخيتاره للقائمة الحزبية التي اقتراع لها في مغلف غير شـــفاف يعطى له من قبل لجنة المركز الذي يقترع فيه, وتوضـــع فيه الورقة الإنتخابية التي تحمل شارة القائمة التي أقترع لها في المغلف, ثم يوضع المغلف بكاملة في صندوق الاقتراع تحت نظر لجنة المركز.
5- أن يتم توزيع المقاعد على اساس النظام النسبي

يعتبر النظام الإنتخابي الإسـرائيلي (التمثيل النسـبي) احد بوتقات الانصـهار للتركيبة السـكانية متعددة الثقافات حيث تؤدي الانتخابات الى تمثيل اقل الطوائف حضـــورا في المجتمع الإســـرائيلي , وبهذا يصـــبح النظام عادلاً في تمثيله للمجتمع الإسرائيلي .

6- لا يجوز الاقتراع الا القائمة حزبية واحدة

فلا يستطيع الناخب المزج بين القوائم او وضع اسماء مرشحين من عنده، فأما أن يقترع للقائمة ككل، أو أن يقترع لغيرها، وهذا النوع من النظام النسبي يطلق عليه كما سبق ذكره اسم القائمة المغلقة (المقيدة).

7- تعدُّ قضايا الأمن والسلام والاقتصاد, وهي القضايا الاساسية والمحورية في الحملات الإنتخابية لمعظم القوى المشاركة في الانتخابات.
8- يمنح النظام الإنتخابي ونظام القائمة في إسرائيل الامكانية لظهور بعض القيادات الإسرائيلي ة الشابة[32].

وتجري الانتخابات البرلمانية الإســـرائيلي ة كل أربع ســـنوات ثالث يوم ثلاثاء في الشـــهر العبري الذي قد يصـــادف شـهر(اكتوبر او نوفمبر) في التقويم الميلادي في السـنة التي تنتهي فيها مدة المجلس السـابق. اما اذا حل الكنيسـت قبل انتهاء مدته القانونية فتجري الانتخابات في موعد يعين بموجب امر خاص يصدره الكنيست السابق[33].

ثانياً: عيوب النظام الإنتخابي الإسرائيلي .

من أهم عيوب النظام الإنتخابي الإسرائيلي التي تشكل ضعفاً واضحاً في ذلك النظام هي:

---

[28] موقع وزارة الخارجية الإسرائيلي ة, التعديل التاسع لقانون أساس الكنيست1948 الذي اقر 1985/7/31م(إسرائيل: وزارة الخارجية الإسرائيلي ة,2016), متاح على الرابط: https://www.altawasul.comتمت زيارة الموقع بتاريخ 2022/3/10

[29] خالد شعبان، "المهجرون اليهود الجدد"، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 3-4(فلسطين:2001م)، ص50.

[30] فوزي تيم, *تطور الحياة البرلمانية في اسرائيل: انتخابات الكنيست 1949 _1996*, ط1(الاردن: دار زهران للنشر والتوزيع,2013),25_26

[31] موقع وزارة الخارجية الإسرائيلي ة, فرنسيس رداي, المساواة بين الجنسين في الدولة العبرية(إسرائيل: منشورات وازرة الخارجية الإسرائيلي ة,2016), متاح على الرابط: https://www.mfa.gov.il.comتمت زيارة الموقع بتاريخ 2022/3/8.

[32] فاروق مبروك, "الانتخابات وأزمة النظام السياسي الإسرائيلي ", مجلة السياسة العامة, العدد84(ص 33. وخالد شعبان, أزمة الانتخابات, مصدر سبق ذكره.

[33] أحمد خليفة, مصدر سبق ذكره, 15.

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00037

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

1- الدور الكبير الذي تقوم به الأحزاب الصغيرة، في تشكيل الحكومات، وهي قضية أصبحت تعد من بقضايا الإبتزاز، وذلك أمر يتعارض مع قضايا الديمقراطية.
2- منح النظام الإنتخابي قوة كبيرة لقادة الأحزاب، بالإضافة إلى نفوذ كبير في هيئات الحزب ومؤسساته، إذ أصبح الولاء لهذه القيادات وليس لهيئات الحزب ومؤسساته.
3- انعدام المنافسة الفردية، إذ أن الإنتخابات قطرية، وضمن دائرة معلنة وبالقائمة.
4- فشل التمثيل النسبي في إيجاد حزب واحد فائز، يحصل على الإغلبية أي(61) مقعداً لتشكيل الحكومة الإسرائيلي ة بمفرده.
5- أن نظام التمثيل النسبي الإسرائيلي ينتج حكومة ائتلافية "ضعيفة" بدلاً من أن تكون حكومة أغلبية قوية ومن شأن ذلك أن يخلق حالة من لا مركزية في القرار ويقود الى تسويات سياسية وشلل تشريعي.
6- أن النظام التمثيل النسبي يضعف الارتباط بين الدائرة الإنتخابية والممثل المنتخب[34].

ثالثا: تأثير النظام الإنتخابي على القرارات السياسي .

القرارُ في حقيقته وفي أصل ما وضع له اصطلاحاً هو:(عبارة عن اختيار بين مجموعة بدائل مطروحة لحل مشكلةٍ ما، أو أزمةٍ، أو تسيير عملٍ معين)[35]. لذلك فان عملية صنع القرار السياسي لا تكون بصورة مفاجئة سريعة، أو طارئة عبثية، وانما تكون بشكل منظم ومدروس من قبل الخبراء اصحاب الرأي والخبرة والاختصاص الذين لهم درايَّة واسعة وخبرات متراكمة وجهود معمقة في ميدان اختصاصهم، إذْ ربما تؤدي القرارات الآنية والمرتجلة الى فوضى كبيرة، وخسائر فادحة إنْ لم تكن مبنية على قواعد علمية واختيارات صائبة, وأُسس تحقق للدولة والمجتمع الأهداف والتطلعات، وتنظم سير الحياة في الداخل، وتنظم العلاقات مع الدول الخارجية. وبذلك يصبح القرار السياسي هو المرآة العاكسة لفلسفة وأيديولوجية النظام السياسي واهدافه من خلال طرح العديد من البدائل واختيار افضلها للوصول الى مرحلة التطبيق الفعلي للقرار بما يتوافق مع احكام القانون للبلاد وأحكام القانون الدولي العام[36].

واذا كان النظام الإنتخابي يُعدُّ جزءاً مهماً من بنيان النظام السياسي في إسرائيل، وأن أي تغيير أو تعديل في ذلك النظام، يؤثر سلباً أو إيجاباً على التشكيل الحكومي، وبالتالي على عملية اتخاذ القرار السياسي بشكل عام، وعلى القضايا المتعلقة بقضايا التسوية السلمية مع الفلسطينيين بشكل خاص، فان طبيعة ذلك النظام توضح لنا خصوصية المجتمع الإسرائيلي كما انها تتلائم مع تعقيداته و تركيبته وتنوعاته العرقية والطائفية.

ان النظام الإنتخابي يسعى لضمان الوصول السهل والمريح لأي حزب سياسي يمثل عرقاً، أو طائفة، أو توجه سياسي، وهذا ما جعل النظام السياسي في إسرائيل يعاني من عدم القدرة على اتخاذ القرارات السياسية المهمة، والى عدم استقرار الحكم، بسبب الإشكالات التي كانت تثار حول العملية السلمية مع الشعب الفلسطيني، لذلك فقد أصبح النظام الإنتخابي في إسرائيل من أكثر العوائق في طريق التوصل الى سلام مع الفلسطينيين خلال العقود الأخيرة حيث كان الجدل والتغيير في النظام الإنتخابي يرتبط الى حدٍ ما بتغيرات التوجه الإسرائيلي نحو التسوية السلمية مع الفلسطينيين، وقد أدى الأمر أن تصبح الرؤية السائدة في إسرائيل لضمان إستقرار الحكم والحكومات فيها خاضعة لتوجهين[37]:

الأول. يدعو الى اجراء تغييرات في نظام الإنتخابات البرلمانية وفي نظام عمل الكنيست، ومنح حصانة أكبر للحكومات المنتخبة وتوسيع صلاحيتها، وهذا التوجه هو الأكثر تعاطفا وقبولاً في إسرائيل.

الثاني. وهو التوجه الداعي الى اقامة نظام رئاسي جمهوري، يحكم البلاد فيه رجل قوي، لكن هذا التيار يلقى معارضة شديدة بل تم استبعاده بعد فشل الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، وتوصيات اللجنة الرئاسية التي شكلها رئيس الدولة[38].

واننا نلاحظ أن أزمات الحكومات الإسرائيلي ة جاءت مع بداية الانتفاضة الفلسطينية عام (1987م)، وقد تعددت الطروحات الإسرائيلي ة للحل السلمي مع الفلسطينيين، كما احتلت الانتفاضة الفلسطينية برامج مختلف الأحزاب السياسية في انتخابات الكنيست الثانية عشرة في نوفمبر عام (1988م)، وازاء فشل معظم الحكومات والاحزاب الإسرائيلي ة في التعامل الايجابي مع القضية الفلسطينية فقد جاءت جميع حوادث انهيار الحكومات الإسرائيلي ة اللاحقة كنتيجة لعدم قدرة هذه الحكومات على

[34] حاتم حميد حسن, مزايا وعيوب نظام التمثيل الإنتخابي(لبنان: شبكة النبأ المعلوماتية,2021), متاح على الرابط:-https://www.amp-annabaorg.cdn.ampproject.org.com تمت زيارة الموقع بتاريخ2022/3/8.

[35] ناصر عبد الرحمن حسن, "دور الرأي العام الإسرائيلي في صناعة القرار السياسي"، رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الازهر, غزة, فلسطين, 2014,ص47.

[36] زياد عبد الوهاب النعيمي, الية صنع القرار السياسي في ظل المتغيرات الدولية(الحوار المتمدن,2009). متاح على الرابط: تم زيارة الموقع بتاريخ2022/4/24 https://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=158450.

[37] حسين ساهر, مصدر سابق، ص61. وخالد شعبان, أزمة النظام الإنتخابي الإسرائيلي , ص15.

[38] شبكة المعرفة الإنتخابية أيس, تأثير النظام الإنتخابي على المرشحين(2018), متاح على الرابط: https://www.aceproject.org,تمت زيارة الموقع بتاريخ2022/4/24.

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00037

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

اتخاذ قرارات حاسمة للتقدم في العملية السلمية مع الفلسطينيين، مما يدفع الى فشل الحكومات وانهيارها والعمل على تقديم الانتخابات و اللجوء إلى الناخب الإسرائيلي [39].

ومما تقدم يتضح لنا دور النظام الإنتخابي في صنع القرار السياسي الإسرائيلي ، لأنه يرتكز أساساً على النظام الحزبي، ومعروف دور الأحزاب وتوجهاتها السياسية في الموافقة على القرارات السياسية أو إسقاطها أثناء عملية التشريع داخل الكنيست الإسرائيلي [40]. وهذا ما يبدو واضحاً خلال العقود الاخيرة، فرغم إقرار العديد من التعديلات على النظام الإنتخابي إلا أنها ظلت عاجزة عن تحقيق الغاية الأساسية في تحقيق بيئة إستقرار للحكومة مما دفع بعض أعضاء الكنيست أمثال (ليبرمان) لتقديم إقتراحات لأصلاح الوضع برفع نسبة الحسم الى(10%) كما حصل في عام (2006م) إلا أنَّ اقتراحه لم يلق القبول في الكنيست، كما أن المجتمع الإسرائيلي ساعد في تأزم الأوضاع وزيادة قلق الحكومات بل واخفاقها في التقدم في مسار التسوية السلمية مع العرب الفلسطينيين، مما يشير الى عدم وجود إستجابة لدى المجتمع الإسرائيلي لمتطلبات السلام بتصويته لليمين المتطرف. ولا يخفى أيضاً دور الأحزاب الصغيرة التي وصلت الى البرلمان عن طريق الأنتخابات والتي أصبحت تشكل ضغطا واضحاً على الحكومة بتهديها الدائم بالأنسحاب من الأئتلاف الحكومي واسقاط الحكومة في حال تجاوز مطالبها ، فبرزت ظاهرة خطيرة أدت الى خلق حالة من عدم التوازن والأستقرار، وذلك ما حمل بعض رؤساء الحكومات مثل(نتنياهو) بالتراجع عن الأستمرار بعملية السلام رغبةً منه على إرضاء لتلك الأحزاب من أجل المحافظة على إئتلافه الحاكم[41].

وبذلك تؤكد المعطيات أن الاستقرار والتوازن والارباك والجدل في النظام الإنتخابي الإسرائيلي مرتبط بشكل واضح بعملية التسوية مع الفلسطينيين، وأدل مثال على ذلك انقسام الحكومة الإسرائيلي ة التي جاءت بانتخابات عام(1988م) لرفضها التعامل مع الفلسطينيين والانتفاضة الأولى عام(1987م) حين انسحب حزب العمل بزعامة(بيرس) من حكومة (شامير)، وما تلا ذلك من أحداث أكدت بشكل واضح عدم قدرة اي من الحكومات المتعاقبة على اتخاذ قرارات حاسمة للتقدم في عملية السلام، لذلك استمرت حالة عدم الأستقرار السياسي في إسرائيل، ومن هنا ندرك جازمين مدى تأثير الأحزاب السياسية والنظام الإنتخابي على صنع القرار السياسي الإسرائيلي مما ينبئ باستمرار تلك الظاهرة، واستمرار التقلبات السياسية، وانهيار الحكومات المتعاقبة[42].

المحور الخامس

النتائج

توصلنا من خلال دراسة وإستعراض النظام الإنتخابي في إسرائيل الى النتائج الآتية:

1- اعتمدت إسرائيل على النظام الإنتخابي القائم على اساس التمثيل النسبي، ونظام الأغلبية، والنظام المختلط.
2- تجري الأنتخابات الإسرائيلي ة وفق قانون انتخابات الكنيست لعام(1985م) وتعديلاته.
3- تكون النتخابات عامة، وقطرية، ومباشرة، وسرية، ونسبية.
4- طرات على النظام الإنتخابي في إسرائيل العديد من التغيرات والتطورات لخلق بيئة مستقرة للسلطة الحاكمة
5- للنظام الإنتخابي الإسرائيلي الكثير من الخصائص التي تميزه عن غيره من انظمة الأنتخابات العالمية.
6- كما ان للنظام الإنتخابي في إسرائيل الكثير من العيوب.

المصادر References

1- ابتسام القرام, *المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري- باللغتين العربية والفرنسية-, ط1* (الجزائر: قصر الكتاب-البليدة،1998م).
2- أحمد خليفة, "الأحزاب السياسية", في: كميل منصور, إسرائيل: دليل عام2004", ط1(بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية, 2004).
3- بيتر جوبسر, *النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات*, ط1(أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية,2001).

[39] خالد شعبان, أزمة النظام الإنتخابي, مصدر سبق ذكره, ص16.
[40] عزيز حيدر," القرار السياسي في اسرائيل بين أزمة النظام وتطرف الموقف", مجلة الدراسات الفلسطينية, العدد36(فلسطين: مؤسسة الدراسات الفلسطينية, 1998), ص30.
[41] برهوم جرايسي, محاولات تغيير نظام الحكم الإسرائيلي ستبقى مناورة(عمان: منشورات الحوار المتمدن, 2007), متاح على الرابط:https://www.ahewar.org/debat/art.asp ,تمت زيارة الموقع بتاريخ 2022/3/27.
[42] حسين ساهر, مصدر سابق، ص60 – 62.

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00037

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

4- ربيع الدنان, وائل وهبة, تحرير(محسن محمد صالح), اليوميات الفلسطينية,ط1(لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات, 2015).
5- شموئيل سيجر, النظام البرلماني الإسرائيلي , ط1(إسرائيل, 1988).
6- علاء الفار, أوراق صهيونية, ط1(دار بيلومانيا للنشر والتوزيع, 2017).
7- غازي السعدي, النظام الانتخابي الإسرائيلي انتخابات الكنيست 2009الأحزاب الإسرائيلي ة تشكيل الحكومة وبرامجها السياسية, ط1(بيروت: دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية,2009).
8- فوزي تيم, تطور الحياة البرلمانية في اسرائيل: انتخابات الكنيست 1949_1996, ط1(الاردن: دار زهران للنشر والتوزيع,2013).
9- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الادارة العامة للمعاجم وإحياء التراث، ط8(اسطنبول: دار الدعوة 1989م).
10- الأمين شريط, *الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الجزائرية*, ط1(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية,2002).
11- نظام محمود بركات, مراكز القوى في اسرائيل 1963-1983 دورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلي ة مخطط مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي, ط1(عمان: دار الجليل للنشر,1983).
12- القس مايكل بريوب, الكتاب المقدس والاستعمار, (ترجمة) وفاء بجاوى, ط1(القاهرة: مكتبة الشروق الدولية, 2006).
13- حنان أبو سكين, "عدم الاستقرار الحكومي في النظام السياسي الإسرائيلي ", المجلة الاجتماعية, العدد 53(المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية,2016).
14- خالد شعبان، "المهجرون اليهود الجدد"، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 3-4(فلسطين:2001م).
15- عزيز حيدر," القرار السياسي في اسرائيل بين أزمة النظام وتطرف الموقف", مجلة الدراسات الفلسطينية, العدد36(فلسطين: مؤسسة الدراسات الفلسطينية, 1998).
16- فاروق مبروك, "الانتخابات وأزمة النظام السياسي الإسرائيلي ", مجلة السياسة العامة, العدد84(فلسطين: 1986).
17- محمد جمال الدين العلوي, "الأحزاب وأثرها في رسم السياسة الإسرائيلي ة", مجلة دراسات إقليمية, العدد14(بغداد: 2009).
18- حسين ساهر حسين, "أثر نتائج الانتخابات الإسرائيلي ة الأخيرة (2009م) على عملية التسوية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي "، (رسالة ماجستير) غير منشورة, جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2011م.
19- ناصر عبد الرحمن حسن, "دور الرأي العام الإسرائيلي في صناعة القرار السياسي"، رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الازهر, غزة, فلسطين, 2014.
20- برهوم جرايسي, محاولات تغيير نظام الحكم الإسرائيلي ستبقى مناورة(عمان: منشورات الحوار المتمدن, 2007), متاح على الرابط: https://www.ahewar.org.
21- حاتم حميد حسن, مزايا وعيوب نظام التمثيل الانتخابي(لبنان: شبكة النبأ المعلوماتية,2021), متاح على الرابط: https://www.amp-annabaorg.cdn.ampproject.org.com.
22- خالد شعبان, ازمة النظام الانتخابي الإسرائيلي (فلسطين: مركز التخطيط الفلسطيني, 2006), متاح على الرابط: https://www.oppc.pna.net.com.
23- زياد عبد الوهاب النعيمي, الية صنع القرار السياسي في ظل المتغيرات الدولية(الحوار المتمدن,2009), متاح على الرابط: https://www.ahewar.org.
24- سما الإخبارية وكالة أنباء فلسطينية مستقلة, تعرف على نسبة الحسم في الانتخابات الإسرائيلي ة والأحزاب المشاركة وفرص فوزها(القدس: وكالة سما الاخبارية, 2021), متاح على الرابط: https://www.samanew.ps/ar/post/462339/%d8%aa%d8%b9%d8.
25- شبكة المعرفة الانتخابية أيس, تأثير النظام الانتخابي على المرشحين(2018), متاح على الرابط: https://www.aceproject.org .
26- طريقة انتخابات الكنيست(فلسطين: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا, متاح على الرابط: https://www.info.wafa.ps/ar-page.aspx.com.
27- فرنسيس رداي, المساواة بين الجنسين في الدولة العبرية(إسرائيل: منشورات وازرة الخارجية الإسرائيلي ة,2016), متاح على الرابط: https://www.mfa.gov.il.com.
28- قوانين اساس الكنيست, موقع الكنيست, 2006, متاح على الرابط:.https://www.main.knestet.gov.il.com
29- كيف يعمل النظام الانتخابي في اسرائيل(إسرائيل: قناة يورونيوز, 2021), متاح على الرابط: https://www.arabic.euronews.com.
30- موقع الكنيست الرابعة والعشرون، الفصل التشريعي الثاني – الدورة الشتوية، متاح على الرابط: https://www.main.knestet.gov.il.com.
31- موقع وزارة الخارجية الإسرائيلي ة, التعديل التاسع لقانون أساس الكنيست1948 الذي اقر 1985/7/31م(إسرائيل: وزارة الخارجية الإسرائيلي ة,2016), متاح على الرابط: https://www.altawasul.com.
32- النظام الانتخابي في إسرائيل نسبي التمثيل(الجزيرة, 2004). متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net.com.

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00037

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00037

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.